

Distr.: General
3 February 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الخامسة والخمسون

فيينا، ١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تقديم توجيهات بشأن السياسة العامة إلى برنامج المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتدعيم ذلك البرنامج ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته الإدارية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالشؤون الإدارية والميزانية والإدارة الاستراتيجية

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الحادية والعشرون

فيينا، ٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البندان ٣ و ٦ من جدول الأعمال المؤقت**

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل المستجدة وتدبير التصدي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

يقدم هذا التقرير ملخصاً للأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) خلال عام ٢٠١١ في إطار برامجه الإقليمية والمواضيعية؛ بما يشمل مراقبة المخدرات؛ ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب؛ والعدالة الجنائية؛ والبحوث وتحليل الاتجاهات والدعم العلمي ودعم أنشطة التحليل العلمي الجنائي. كما يتضمن التقرير معلومات عن الأنشطة المضطلع بها لتعزيز المكتب وعن التقدم المحرز في تنفيذ نهج متكامل لوضع البرامج عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠١١، وعن التدابير المتخذة لدعم الدول الأفريقية في جهودها الرامية لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، عملاً بقرار لجنة المخدرات ١٤/٥٤. ويتضمن التقرير كذلك مجموعة من التوصيات المقدمة لكي تنظر فيها اللجنة.

* E/CN.7/2012/1

** E/CN.15/2012/1



المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً- المقدمة والتوجُّه الاستراتيجي
٤	ثانياً- مبادرات التعاون الإقليمي
٥	ألف- الدول الأفريقية، بما في ذلك تدابير دعم الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدِّرات العالمية
٦	باء- دول غرب آسيا وآسيا الوسطى
٧	جيم- الدول العربية
٧	دال- دول أمريكا اللاتينية والكاريبي
٨	هاء- دول جنوب شرق أوروبا
٨	واو- دول آسيا والمحيط الهادئ
٩	ثالثاً- مراقبة المخدِّرات
٩	ألف- سبل المعيشة المستدامة
١٠	باء- خفض العرض
١١	جيم- خفض الطلب على المخدِّرات والعلاج وإعادة التأهيل
١٢	دال- المسائل الجديدة والمستجدة
١٣	رابعاً- مكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب
١٣	ألف- الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية
١٤	باء- الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين
١٥	جيم- الفساد
١٦	دال- التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب
١٧	هاء- المسائل الجديدة والمستجدة
١٨	خامساً- منع الجريمة والعدالة الجنائية
١٩	سادساً- البحوث وتحليل الاتجاهات والدعم العلمي ودعم التحليل العلمي الجنائي
١٩	ألف- جمع البيانات والبحوث وتحليل الاتجاهات
٢١	باء- الدعم العلمي ودعم التحليل العلمي الجنائي
٢٢	سابعاً- تعزيز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة
٢٢	ألف- التخطيط الاستراتيجي
٢٣	باء- التقييم
٢٣	جيم- التمويل والشرائط
٢٥	دال- التعاون المشترك بين الوكالات
٢٦	ثامناً- التوصيات

أولاً - المقدمة والتوجُّه الاستراتيجي

١ - يعالج عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) التحديات الرئيسية المتعلقة بالمخدرات والجريمة التي تواجه العالم اليوم. والجريمة المنظَّمة عبر الوطنية والفساد والمخدرات والإرهاب هي أمور تقوِّض الأمن والاستقرار السياسي وتهدِّد سيادة القانون وتعوق التنمية الاقتصادية والتمتُّع بحقوق الإنسان. ولا يمكن لأيِّ بلد بمفرده أن يعالج بفعالية تلك المسائل عبر الوطنية؛ فيجب على المجتمع الدولي أن يعالجها بناءً على مسؤوليته المشتركة عنها. ويقدم المكتب حلولاً عالمية لتلك المشاكل في الإطار الأوسع المتعدد الأطراف للأمم المتحدة.

٢ - وفي عام ٢٠١١، واصل المكتب تطوير نهجه البرنامجي المتكامل لمساعدة الدول الأعضاء على صوغ وتنفيذ سياسات للتصدِّي للجريمة المنظَّمة والفساد والاتجار بالمخدرات والإرهاب وكذلك للتقدم في مجالات إصلاح العدالة الجنائية والوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج متعاطيها وإعادة تأهيلهم ومعالجة مسألة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات والسجناء وضحايا الاتجار بالأشخاص. ولقد استفاد المكتب مما يتمتُّع به من مزايا نسبية قائمة على دعائم ثلاث مترابطة، هي العمل البحثي وتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة والتعاون التقني. وعزَّز البرنامج التزامه بحقوق الإنسان وواصل توسيع قاعدته المعرفية بشأن أثر الجريمة والمخدرات على التنمية والأمن.

٣ - ووضع المكتب عدداً من البرامج المواضيعية والإقليمية الجديدة في الفترة المشمولة بالتقرير، كان من بينها البرنامج المواضيعي بشأن إجراءات مكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، الذي تكمله الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. واستُهل في عام ٢٠١١ برنامج إقليمي جديد بشأن أفغانستان والبلدان المجاورة.

٤ - وحقق المكتب إنجازات أخرى في مجالات العمل المعياري ودعم السياسات والمساعدة التقنية والدعوة والعمل البحثي: فقد وفَّر المكتب خدمات للدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي عُقدت في مراكش، المغرب، من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، ونظَّم ندوة كان موضوعها "تقييم الوضع الحالي وتحديد المسار المقبل: تعزيز تدابير التصدِّي للإرهاب من خلال معالجة الروابط بينه وبين الأنشطة الإجرامية ذات الصلة"، وقد عُقدت في فيينا يومي ١٦ و ١٧ آذار/مارس. وعلاوةً على ذلك، قُدِّمت المنح الأولى للمنظمات غير الحكومية في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتبرعات

لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، واستُهلّت مبادرة الشباب بهدف إشراك الشباب في الوقاية من تعاطي المخدّرات. ونُفّذت بحوث جديدة، كان من بينها تقييم خطر القرصنة المستجد في خليج غينيا، ودراسات عن جرائم القتل وعن تقديرات التدفّقات المالية غير المشروعة وأعدّ تقرير عن سوق الكوكايين عبر الأطلسي.

٥- وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تنامياً في حجم الاعتراف بأهمية الدور الذي ينهض به المكتب داخل منظومة الأمم المتحدة في معالجة المشاكل المتصلة بالجريمة والمخدّرات في شتى أرجاء العالم. وقد كلّف الأمين العام المكتب بأن يتشارك مع إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة في رئاسة فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدّرات باعتبارهما خطرين على الأمن والاستقرار، وذلك لضمان اتباع نهج مترابط وفعّال وشامل في منظومة الأمم المتحدة لمعالجة تلك التحديات.

٦- وبناءً على النتائج التي توصّلت إليها الهيئات الرقابية المستقلة، فقد زاد المكتب من تدعيمه لآلياته الإدارية والمالية وسعى إلى أن يدلّل بفعالية على أثر عمله الميداني وقيّمته بضمان الإدارة البرنامجية السليمة والرصد الفعّال. ويواصل المكتب تعزيز الشفافية والمساءلة وتبسيط عمله الإداري العام في إطار حوار مفتوح مع الدول الأعضاء. وأصبح التقييم جزءاً لا يتجزّأ من عملية إقرار جميع المشاريع والبرامج. وتحسّن التنسيق بين الشعب وحقّقت فرق العمل ذات الصلة تقدّماً في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة وغيرها من الهيئات الرقابية.

ثانياً- مبادرات التعاون الإقليمي

٧- واصل المكتب وضع برامج إقليمية وقطرية متكاملة للوفاء بالأولويات والاحتياجات الإقليمية والوطنية. وقد تأسّست الآن برامج إقليمية للمكتب معنية بشرق أفريقيا وغرب أفريقيا والدول العربية وأمريكا الوسطى وشرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب شرق أوروبا وأفغانستان والبلدان المجاورة. وسوف ينتهي العمل في إعداد برنامجين إقليميين جديدين للجنوب الأفريقي وجنوب آسيا في عام ٢٠١٢. وهذه البرامج تتسق مع السياسات والأولويات الإقليمية والوطنية وتشجّع البلدان الشريكة على أخذ زمام المبادرة بشأنها. ويتم تنسيقها مع الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، وهي تشجّع المساءلة المتبادلة عن النتائج. وتساعد البرامج الإقليمية على إرساء آليات إقليمية فعّالة وحفز الإرادة السياسية لمكافحة الجريمة المنظّمة والاتجار بما يسهّل دمج التنمية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والأمن وبما يوفرّ الدعم للبلدان، بما يشمل الدول الهشة.

ألف - الدول الأفريقية، بما في ذلك تدابير دعم الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية

٨- قام المكتب في إطار برنامجه الإقليمي لشرق أفريقيا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ بتوسيع أنشطته لتشمل إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وبنين والصومال وموريشيوس. وكان من بين التطورات الهامة وضع برنامج للعدالة الجنائية لكينيا وتقييم نظام العدالة الجنائية في منطقة صوماليلاند في الصومال. وتحقق تقدّم في وضع نهج استراتيجي من أجل الصومال وبرنامج قطري من أجل إثيوبيا. وقد تعزّز المكتب الإقليمي التابع للمكتب في شرق أفريقيا، والواقع في نيروبي، بوصول موحّد متخصص في مكافحة الفساد لدعم بلدان شرق أفريقيا في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٩- وواصل المكتب، في سياق برنامجه الإقليمي لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) ودولها الأعضاء في تنفيذ خطة العمل الإقليمية لمعالجة مشكلة تنامي الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظّمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وأوفد المكتب سلسلة من البعثات المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لتقييم خطر القرصنة المستحد في خليج غينيا والوضع الأمني في بلدان الساحل وأثره على التنمية السياسية في شمال أفريقيا. وفي مجال منع الإرهاب، دعم المكتب التعاون القضائي الإقليمي بين بلدان الساحل. وبمساعدة المكتب، وضعت بلدان في المنطقة، مثل نيجيريا، برامج وطنية متكاملة لمكافحة الاتجار والجريمة المنظّمة.

١٠- ويعكف المكتب على وضع برنامج إقليمي مشترك بالتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن تعزيز سيادة القانون والأمن في الجنوب الأفريقي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وسوف يستهل هذا البرنامج عمله في منتصف عام ٢٠١٢. وهو يركّز على الاتجار والجريمة المنظّمة والعدالة الجنائية والمشاكل المتصلة بالمخدرات وفيرس نقص المناعة البشرية/الأيدز الواقعة في نطاق ولاية المكتب.

١١- وواصل المكتب تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا فيما يتعلق بمسائل مراقبة المخدرات ومنع الجريمة واستمر في التعاون مع تلك المنظمات بشأنها.

١٢- وخلال عام ٢٠١١، واصل المكتب أيضا دعم الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى مكافحة مشكلة المخدرات العالمية عملاً بقرار لجنة المخدرات ١٤/٥٤ وغيره من القرارات، وشمل ذلك تقديم الدعم من خلال الأنشطة التالية:

(أ) عزّز المكتب قدرات البلدان على جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها وتبادلها من أجل استخدامها في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظّمة، وذلك بوسائل من بينها تيسير إنشاء فرق عمل مشتركة بين الوكالات إلى جانب وحدات للتحقيق في الجريمة المنظّمة عبر الوطنية في شرق أفريقيا وغربها. وجرى تدريب موظفين حكوميين من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وبلدان أخرى على تقديم المساعدة للضحايا والشهود وحمايتهم؛

(ب) فيما يتعلق بخفض العرض، وفّر المكتب الدعم العمليّ للدول الأفريقية من خلال البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وبرنامج مراقبة الحاويات، الذي يستفيد منه ١٢ بلداً في شتى أرجاء العالم. ووفّر المكتب الدعم إلى السلطات المختصة في بنن وتوغو والرأس الأخضر والسنغال وغانا للتعرف على الحاويات الشائع استخدامها في تهريب المخدرات والسلائف الكيميائية وغيرها من السلع المهربة وتفتيشها. كما قدّم المساعدة على تعزيز سبل المعيشة المستدامة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛

(ج) فيما يتعلق بخفض الطلب وتدابير حماية الصحة ذات الصلة، وفّر المكتب الدعم إلى عدة بلدان في أفريقيا في جهودها الرامية إلى توسيع نطاق التغطية في خدمات الوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية الخاصة بمتعاطي المخدرات، ومن ضمنها الخدمات المقدّمة في السجون، وتحسين نوعية تلك الخدمات، وذلك بالاستناد إلى الشواهد العلمية والمعايير الأخلاقية. كما أجرى المكتب أول تقييم للخدمات في غرب أفريقيا.

باء- دول غرب آسيا وآسيا الوسطى

١٣- ما زال حوالي ٩٠ في المائة من إنتاج الأفيون غير المشروع في العالم يحدث في أفغانستان، مما يخل بالاستقرار المحلي ويؤجج الجريمة عبر الوطنية والاستخدامات غير المشروعة للمخدرات في المنطقة وفي شتى أرجاء العالم.

١٤- وللمعونة على علاج هذه الشواغل، ساعد المكتب في تأسيس عدة مبادرات، من بينها المبادرة الثلاثية بين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان، والعملية الإقليمية الهادفة لمكافحة الاتجار بتوفير وسائل الاتصال والخبرة الفنية والتدريب (تارسييت) لمراقبة السلائف الكيميائية والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، وهو هيئة استخبارية تضم كل من الاتحاد الروسي وأذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. ولقد نجحت تلك المبادرات في بناء دعائم الثقة والاطمئنان المتبادلين بين

الشركاء فيها وشجعت على القيام بعمليات مسترشدة بالمعلومات الاستخبارية أسفرت عن ضبط كميات من الهيروين والأفيون والمورفين وراتنج القنب والسلائف.

١٥- وتوثيقاً للوحدة بين هذه المبادرات وتنمية الإحساس بالمسؤولية المشتركة، استهل المكتب برنامجاً إقليمياً جديداً من أجل أفغانستان والبلدان المجاورة للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ يركّز على مكافحة المخدرات وسيادة القانون. ويشمل النهج الإقليمي ثلاثة برامج فُطرية جارية في أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان وعدة أنشطة فُطرية وإقليمية في آسيا الوسطى.

جيم- الدول العربية

١٦- إنّ الإصلاحات السريعة التي أوقدت شرارتها التغيرات الجارية في الدول العربية وضعت مجالات العمل المكثّف بها المكتب في قلب جدول الأعمال السياسي.

١٧- وركّز المكتب، في إطار برنامجه الإقليمي لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية في الدول العربية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، على أولويات التعاون، مثل مكافحة الفساد، بما يشمل استرداد الموجودات المسروقة، والعدالة الجنائية وإصلاح نظم إنفاذ القوانين في ضوء الوضع السياسي الجديد في المنطقة.

١٨- ومع إنشاء المكتب دون الإقليمي في دولة الإمارات العربية، سوف تركّز الأنشطة المضطلع بها في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أمور من بينها تعزيز المبادرة العربية الرامية لبناء القدرات الوطنية على مكافحة الاتجار بالبشر، وعلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على مكافحة الاتجار بالأشخاص والجريمة المنظّمة إلى جانب مكافحة الاتجار بالمخدرات.

دال- دول أمريكا اللاتينية والكاريبي

١٩- إزاء تزايد معدلات الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، وسّع المكتب من تدخلاته الاستراتيجية بالاستناد إلى برنامجه الإقليمي لأمريكا الوسطى للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. ومن بين المجالات الرئيسية في هذا الشأن مراقبة السلائف ومراقبة الحاويات ومكافحة غسل الأموال إلى جانب الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المتعاطين. ومن بين المبادرات الجديدة تأسيس شبكة في أمريكا الوسطى للمدعين العامين وإقامة مركز تفوّق معني بإصلاح السجون وخفض الطلب على المخدرات في الجمهورية الدومينيكية. وفي المكسيك، وطد المكتب شراكته الاستراتيجية مع الحكومة، ولا سيما في مجالات إحصاءات الجريمة ومكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي بوليفيا

(دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا، واصل المكتب برامجه الشاملة المعنية بالتنمية البديلة لتيسير إعادة دمج مزارعي الكوكا السابقين في الاقتصاد المشروع.

٢٠- واستهل المكتب حواراً مع البرازيل والمكسيك لتحويل المكاتب الميدانية إلى مكاتب اتصال وشراكة اعتباراً من عام ٢٠١٢. وقد أنشئ مكتب إقليمي جديد لأمريكا الوسطى والكاريبية في بنما.

هاء- دول جنوب شرق أوروبا

٢١- قام المكتب، في إطار برامجه الإقليمي لجنوب شرق أوروبا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، بدعم مبادرات إقليمية وقطرية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة والاستخدامات غير المشروعة للمخدرات والمسائل ذات الصلة. وقد عزز النظم الوطنية للإحصاءات المتعلقة بالعدالة والشؤون الداخلية؛ كما دعم الاستخبارات الجنائية وتدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص والقدرة على مراقبة الحدود؛ ووضع تقارير عن الفساد والجريمة في غرب البلقان. واستُخدم استعراض للإنجازات والدروس المستفادة في البرنامج الإقليمي الجديد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ الذي سوف يستهل في الربع الأول من عام ٢٠١٢.

واو- دول آسيا والمحيط الهادئ

٢٢- قام المكتب، بناءً على إطاره البرنامجي الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، بالمساهمة في تنفيذ خطة العمل دون الإقليمية المتعلقة بمراقبة المخدرات بالتماسي مع أهداف ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) والمبادئ التي اتفق عليها كبار الموظفين المعنيين بمسائل المخدرات في رابطة آسيان واجتماع كبار مسؤولي الرابطة بشأن الجريمة عبر الوطنية. وركزت الأنشطة في عام ٢٠١١ على تحليل بيانات المخدرات والتعاون عبر الحدود ومكافحة الإرهاب وخفض الطلب على المخدرات ومعالجة المشاكل المتصلة بالأعمال المسندة إليه بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وتهريب المهاجرين، ولا سيما في إندونيسيا وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار.

٢٣- وفي عام ٢٠١١، واصل المكتب أنشطته في بلدان جنوب آسيا مثل بنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند، مركزاً على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات، بمن فيهم نزلاء السجون، وعلى إنفاذ قوانين المخدرات. ونشر المكتب دراسة عن إساءة استخدام عقاقير الوصفات الطبية إلى جانب استعراض

القوانين والسياسات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص في أربع بلدان في جنوب آسيا. ويجري في الوقت الحالي وضع برنامج لجنوب آسيا ومن المقرر الانتهاء من إعداداته في عام ٢٠١٢.

ثالثاً - مراقبة المخدرات

ألف - سبل المعيشة المستدامة

٢٤ - ضاعف المكتب من جهوده في التصديّ لزراعة المحاصيل غير المشروعة من خلال برامج لمراقبة المخدرات ذات منحى إنمائي في أفغانستان وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا وميانمار.

٢٥ - ففي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ركّز المكتب على إنشاء مصارف للأرز ووضع برامج للري وتيسير الوصول إلى الطرق وأدخل محاصيل محسنة وفيرة الغلة ودرّب زعماء المجتمعات المحلية على إدارة برامج للقروض المتناهية الصغر. ونتيجةً لذلك، زاد إنتاج الغذاء في المجتمعات المحلية وبدأت تلك المجتمعات في الابتعاد عن نظام المحصول الواحد والاتجاه إلى تنويع المحاصيل الموسمية وغير الموسمية.

٢٦ - وفي ميانمار، حسّن المكتب استراتيجيته الخاصة بالمساعدة الإنمائية للتركيز على الصحة والزراعة المحدودة النطاق لضمان الأمن الغذائي، وذلك في ضوء أنشطة الإبادة التي تديرها الحكومة. وتحقّق تقدّم كبير في إجراء الدراسات الاستقصائية الأساسية ودراسات الجدوى وتدريب الموظفين.

٢٧ - وفي بيرو، ساعد المكتب المشاريع التجارية الصغيرة التي يديرها المزارعون على تحقيق مكاسب في السوق الدولية. وحسّن تصدير المنتجات الزراعية من الوضع الاجتماعي والحالة الاقتصادية للأسر في عدة وديان تزرع الكوكا. وبالتعاون مع الحكومة، جرى التصديّ لإزالة الغابات ولإساءة استخدام الموارد الطبيعية.

٢٨ - وفي كولومبيا، ساعد المكتب في إطار برنامج أسر حراس الغابات على الحد من الفقر وحماية البيئة من خلال مشاريع زراعية والمحافظة على الغابات. ونتيجةً لذلك، حصلت الكثير من الأسر على صكوك ملكية للأراضي الزراعية وأبيدت مساحات واسعة من زراعات الكوكا طوعاً مع تنحية كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون.

باء - خفض العرض

٢٩- واصل المكتب دعم العمل على خفض عرض المخدرات في إطار برنامجهِ المواضيعي بشأن مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع، بما يشمل الاتجار بالمخدرات. وركّز المكتب على تعزيز القدرات الوطنية والمساعدة على إنشاء مراكز إقليمية ودولية لتعزيز التعاون على إنفاذ القوانين عبر الحدود. وفي إطار البرنامج الإقليمي المعني بأفغانستان والبلدان المجاورة، واصل المكتب توفير الدعم لسلطات مراقبة المخدرات الوطنية في طاجيكستان وقيرغيزستان. وحقّقت المبادرة الثلاثية وخلية التخطيط المشترك التابعة لها تقدّمًا في إنشاء مكتب اتصال حدودي في طورخام، باكستان، بالقرب من الحدود مع أفغانستان.

٣٠- وقُدّم برنامج مراقبة الحاويات الدعم إلى الدول الأعضاء لتشديد حراسة حدودها في مواجهة التهريب والجريمة المنظّمة عبر الوطنية. وقُدّمت المساعدة إلى كل من أفغانستان وإكوادور وباكستان وبنما وبنن وتركمانستان وتوغو والرأس الأخضر والسنغال وغانا وغواتيمالا وكوستاريكا. ودُرِّبَت وحدات لمراقبة الموانئ مشتركة بين هيئات متعددة وزودت بالعتاد اللازم لاعتراض الشحنات غير المشروعة وإجراء الاتصالات المأمونة بالنظر في الموانئ الأخرى. ولقد زادت البلدان الجاري الآن مساعدتها من تعاونها مع الكثير من شركائها التجاريين بأوجه عدة، من بينها تبادل المعلومات عن أمن الحاويات البحرية. وقد مكّنت زيادة الدعم المالي والسياسي من توسيع نطاق التدريب المقدم لوحدات التفتيش ليشمل حماية البيئة ومنع الإرهاب والتصديّ لإساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية من جانب جماعات الجريمة المنظّمة.

٣١- وروّج المكتب لانتهاج ممارسات وإجراءات فعّالة لجمع الاستخبارات الجنائية وتحليلها وتبادلها في مجال مكافحة الجريمة المنظّمة. وقُدّم خبر متفرّغ متخصص في التدريب على الاستخبارات الجنائية لخدماته لسبع دول أعضاء في آسيا الوسطى وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا لتعزيز قدراتها على مضاهاة الاستخبارات الجنائية وتحليلها.

٣٢- وفي مجال مكافحة غسل الأموال، واصل المكتب شراكته مع المنظمة العالمية للجمارك الرامية إلى بناء قدرات أجهزة الجمارك وسائر أجهزة مراقبة الحدود على التعرف على عمليات تهريب النقود عبر الحدود ومنعها. ولقد بيّن المكتب في مجموعة مواد تدريبية جديدة ودليل عملي جديد بشأن موظفي مراقبة الحدود ممارسات جيدة لاعتراض عائدات الجريمة والتحرّي عن تحركات تلك العائدات ومصادرتها واستبانة الشبكات الإجرامية المتورطة. وسوف يوسّع نطاق التدريب المقدم في الوقت الراهن لموظفي الجمارك ومراقبة الحدود ووحدات الاستخبارات المالية والشرطة في إندونيسيا والفلبين ليشمل بلدانا وأقاليم

أخرى. ويجري إعداد نميطة بشأن ناقلي النقيود من أجل برنامج تدريب حاسوبي خاص بالبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال. وتدابير توثيق التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية جزء لا يتجزأ من البرامج الإقليمية ذات الصلة.

جيم- خفض الطلب على المخدرات والعلاج وإعادة التأهيل

٣٣- لقد زاد المكتب، في إطار برنامجه المواضيعي الذي يعالج جوانب الخطر التي قد تؤثر على الصحة والتنمية البشرية، من تركيزه على خفض الطلب بتدابير رحيمة وأخلاقية وإعادة التأهيل وما يتصل بذلك من تدابير لحماية الصحة في إطار سعيه لوضع نهج إنساني محوره الصحة في لب سياسات مراقبة المخدرات. وواصل المكتب عمله المشترك مع منظمة الصحة العالمية بشأن تحسين خدمات العلاج والرعاية المتعلقة بالارتهمان للمخدرات على صعيد العالم. ومن زاوية نطاق الشمول والنوعية، يجري تحسين خدمات العلاج والرعاية المتعلقة بالاضطرابات الناشئة من جراء تعاطي المخدرات استناداً إلى الشواهد العلمية والمعايير الأخلاقية في حوالي ٣٠ بلداً في شتى أرجاء العالم. وفي أفغانستان، بدأ المكتب العمل مع الأطفال المعرضين لمخاطر المخدرات في سن باكراً جداً، حيث يعد أنشطة توفر لهم العلاج والحماية الاجتماعية.

٣٤- وطوّع المكتب برامج التدريب على المهارات الأسرية لاستخدامها في الوقاية من تعاطي المخدرات ونفّذها في عدة بلدان وأقاليم. ويعمل ميسرون مدربون مع الأسر وأطفالها من أجل تحسين الترابط الأسري ونقل القيم الأسرية ورصد أنشطة الأطفال. وتشمل المبادرات الوقائية الجديدة وضع معايير دولية للوقاية من شأنها أن تسمح للمكتب بأن يزود الدول الأعضاء بالمشورة حول كيفية وضع نظام وقائي من تعاطي المخدرات يتسم بالفعالية وحول مبادرة الشباب التي ترمي إلى تعبئة الأطفال من سن ١٤ إلى ١٨ في شتى أرجاء العالم والربط بينهم حتى يمكنهم أن يصبحوا أدوات نشطة للوقاية في مجتمعاتهم المحلية.

٣٥- ويواصل المكتب تنفيذ الأعمال المكلفة بها في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز في أكثر من ٩٠ بلداً. وقد ركّز على مساعدة الدول في تنفيذ طائفة عريضة من التدخّلات الواسعة النطاق للوقاية من انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات والسجناء والأشخاص المعرضين لخطر الاتجار بهم، مما يوفر الرعاية والدعم للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز ويعزّز القدرات اللازمة لتوفير خدمات خاصة بفيروس نقص المناعة البشرية تتسم بالشمول وتراعي الاعتبارات الجنسانية وتنهض على الشواهد العلمية من أجل متعاطي المخدرات والسجناء والأشخاص المعرضين لخطر الاتجار بهم. وقد عزّزت القدرات الوطنية أيضاً للتصدّي لجوانب الوصم والتمييز المتصلة بفيروس

نقص المناعة البشرية/الأيدز ولزيادة الخدمات وتوسيع نطاق شمولها واستدامتها ورصدها وتقييمها. ويدعم المكتب بخاصة التوسع في توفير الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية من أجل النساء ممن يتعاطين المخدرات في المجتمعات المحلية والسجون في بلدان شتى.

دال - المسائل الجديدة والمستجدة

٣٦- وفقاً لما جاء في التقرير العالمي عن المخدرات ٢٠١١،^(١) ظهرت تركيبات اصطناعية جديدة في أسواق المخدرات غير المشروعة العتيدة في السنوات الأخيرة في صورة "عقاقير انتشاء مشروعة" وبدائل للمنشطات الخاضعة للمراقبة. وواصل المكتب رصد الوسائل المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية ولاحظ في المنشور المعنون الأمفيتامينات والإكستاسي: التقييم العالمي للمنشطات الأمفيتامينية لعام ٢٠١١،^(٢) زيادة استخدام المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة في الصنع غير المشروع للأمفيتامينات. ولقد ارتفع في عدة بلدان الطلب على المنتجات العشبية المحتوية على شبائه القنبين الاصطناعية المباعة تحت الاسم التجاري "سبايس" على الإنترنت وفي المتاجر المتخصصة. ولزيادة الفهم والوعي بهذه المسألة، أصدر المكتب في نيسان/أبريل ٢٠١١ منشوراً بعنوان "شبائه القنبين الاصطناعية في المنتجات العشبية" وقدم معلومات وتوصيات بشأن التعامل القانوني مع هذه الظاهرة.

٣٧- وحقق "الإكستاسي" من جديد طفرة في الأسواق غير المشروعة العتيدة، ولا سيما في أوروبا، وهو ما تنبأ به المنشور المعنون الأمفيتامينات والإكستاسي: التقييم العالمي للمنشطات الأمفيتامينية لعام ٢٠١١.

٣٨- وقد برز غرب أفريقيا في السنوات القليلة الماضية كم منطقة عبور لشحنات الكوكايين المتجهة إلى أوروبا. وواصل المكتب رصد الحالة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، أصدر منشوراً بعنوان سوق الكوكايين عبر الأطلسي: ورقة بحث. كما أعد تقريراً عن الأدلة التي توضح بأن غرب أفريقيا بدأ يُستخدم للاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية وصنعها على نحو غير مشروع، ولا سيما الميثامفيتامين.^(٣)

(1) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.XI.10.

(2) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.XI.13.

(3) الأمفيتامينات والإكستاسي: التقييم العالمي للمنشطات الأمفيتامينية لعام ٢٠١١.

رابعاً- مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب

ألف- الجريمة المنظّمة عبر الوطنية

٣٩- قام المكتب، في إطار برنامجه المواضيعي بشأن إجراءات مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالمخدّرات، بتقديم المساعدة إلى الدول في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقّة بها.

٤٠- وتماشياً مع ولايته، ساعد المكتب الدول على معالجة الأشكال الجديدة والمستجدّة للجريمة المنظّمة عبر الوطنية بتعزيز إجراءات التصدّي للجرائم السيبرانية والجرائم المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية على الصعيدين الإقليمي والوطني. وطلب إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٢/٢٠١١، أن يقوم، ضمن جملة أمور، بمواصلة استكشاف سبل استحداث مبادئ توجيهية محدّدة بشأن اتخاذ التدابير اللازمة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل التصدّي للاتجار بالممتلكات الثقافية. وتحقيقاً لهذه الغاية، دُعي فريق من الخبراء إلى الانعقاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٤١- وعُقدت في فيينا من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١١ الدورة الأولى للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقّة بها. وأُجريت في النصف الثاني من عام ٢٠١١ مشاورات غير رسمية حول إنشاء آلية أو آليات استعراضية محتملة وبرامجية التقييم الذاتي الشامل (برامجية أومنيبوس الاستقصائية) للاستخدام في جمع المعلومات في إطار الآلية أو الآليات المعتمدة. وعُقد اجتماع لفريق من الخبراء بشأن برامجية أومنيبوس الاستقصائية في فيينا يومي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٤٢- وقُدّم البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال المساعدة إلى ٧٩ دولة وزوّدتها بإرشادات تقنية. وجرى دعم آليتين لمصادرة الموجودات في أمريكا الجنوبية والجنوب الأفريقي، ومن المعتمز محاكتهما في آسيا والمحيط الهادئ وغرب أفريقيا. وأعدّت مناهج للتدريب ومحتوى دورة تدريبية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل مؤسسات التدريب على إنفاذ القوانين والمدربين الوطنيين. وتمخض مؤتمر عقده المكتب عن التدفّقات المالية غير المشروعة المتأتية من القرصنة الصومالية، في جيبوتي يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عن توصيات محدّدة لدعم تبادل المعلومات والتعاون بين أجهزة إنفاذ القوانين ووضع الخرائط المالية.

٤٣- ومن بين أدوات المساعدة القانونية والتقنية الجديدة المستخدمة لدعم تنفيذ بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوّناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية قانون نموذجي ومبادئ توجيهية تقنية. وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، بدأ برنامج عالمي بشأن الأسلحة النارية من أجل تعزيز النظم الوطنية والإقليمية لمراقبة الأسلحة النارية. وواصل المكتب، بصفته عضواً في آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، دعم العمل المشترك على تطوير المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة.

باء- الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

٤٤- نشر المكتب، بناءً على البرنامج المواضيعي بشأن إجراءات مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، استراتيجية شاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ لمعالجة المجالات المتشابكة للتوعية وبناء القدرات وتنفيذ بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية. ويجري إنشاء قسم جديد معني بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

٤٥- وساعد المكتب أكثر من ٨٠ دولة على التصديّ للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وقد اعتمد عدد من البلدان حملة القلب الأزرق التي ينظمها المكتب باعتبارها حملة رسمية خاصة بكل منها لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وصدرت منشورات تقنية لتعزيز تدابير التصديّ في مجال العدالة الجنائية، مثل دليل التدريب المتعمق لاستقصاء وملاحقة عمليات تهريب المهاجرين و"عُدّة الإسعافات الأولية الخاصة بأجهزة إنفاذ القوانين لمعالجة حالات الاتجار بالبشر" ومجموعة أدوات من أجل صناع السياسات والمشتغلين بالرعاية الصحية والعدالة الجنائية وشركات التأمين الصحي والقوى الفعّالة في المجتمع المدني تسلّط الضوء على مسألة الاتجار بالأشخاص من أجل انتزاع الأعضاء البشرية. وافتتحت قاعدة البيانات العالمية الأولى للقضايا القانونية المتعلقة بالاتجار بالبشر، مما وفّر مدخلاً عمومياً فورياً للاطلاع على القضايا الموثقة رسمياً. وجرى تعزيز الشراكات والتنسيق مع الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق أعمال مكافحة الاتجار بالأشخاص والمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر وفريق الهجرة العالمية. وفي عام ٢٠١١، حصل الموقع الشبكي لمركز المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر على جائزة

الأمم المتحدة الحادية والعشرين من فئة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/المعرفة. وبدأ المكتب يعد أول تقرير عالمي عن الاتجار بالأشخاص تمهيداً لإصداره في عام ٢٠١٢.

٤٦- وقام المكتب، باعتباره مديراً لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، بالإشراف على بدء الأنشطة التشغيلية الأولى للصندوق في عام ٢٠١١. ودعماً لمشاريع المجتمع المدني، وُزعت منح صغيرة لتعزيز العمل على دعم الضحايا وتمكين الجماعات الضعيفة في ١٢ بلداً.

جيم- الفساد

٤٧- وقرّر المكتب، في إطار برنامجه الموضوعي المعني بمكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية، الخبرة الفنية والمساعدة التقنية للترويج لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وخلال عام ٢٠١١، قدّم المساعدة إلى الدول في طائفة واسعة من المجالات، كان من بينها إنشاء أطر قانونية وسياساتية متسقة مع الاتفاقية وتعزيز أجهزة مكافحة الفساد ودعم المؤسسات الحكومية ذات الصلة في التعاون الدولي واسترداد الموجودات.

٤٨- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدّم المكتب خدمات تقنية وفنية إلى الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعقودة في مراكش بالمغرب. واعتمد المؤتمر ستة قرارات ومقررين بشأن طائفة من المسائل المتعلقة بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتعاون الدولي ومنع الفساد واسترداد الموجودات.

٤٩- وقدّم المكتب خدمات تقنية وفنية إلى آلية الاستعراض وفريق استعراض التنفيذ التابع لها، اللذين استهلا السنة الثانية للاستعراضات من الدورة الحالية. ويشمل هذا توفير التدريب لمساعدة الدول الخاضعة للاستعراض والقائمة به على السواء، ودعم الاستعراضات القطرية وإعداد تقارير مواضيعية عن اتجاهات التنفيذ والاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة خلال السنة الأولى لعملية الاستعراض. ووقّر المكتب أيضاً خدمات للاجتماع الثاني للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد والدورة الخامسة للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات.

٥٠- ووقّر المكتب كذلك المساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد من خلال البرنامج العالمي للموجهين في مجال مكافحة الفساد التابع له، وعيّن في عام ٢٠١١ مستشارين إقليميين جدد في شرق أفريقيا وأمريكا الوسطى والكاريبي وشرق آسيا وكذلك مستشاراً وطنياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- ٥١ - وواصل المكتب العمل مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة مثل اتفاق الأمم المتحدة العالمي والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد ووثق عرى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسبل منها وضع برامج مشتركة، مثلما حدث في العراق حيث يتعاون مع البرنامج الإنمائي في تنفيذ برنامج شامل للمساعدة.
- ٥٢ - واستمرت المبادرة المشتركة بين المكتب والبنك الدولي المتعلقة باسترداد الموجودات المسروقة في إصدار منتجات معرفية في عام ٢٠١١. وقد أُنجزت دراسات عن معوقات استرداد الموجودات والإثراء غير المشروع وإساءة استخدام المؤسسات التجارية. ويجري إعداد دراسة عن التسويات واسترداد الموجودات وكذلك مجموعة منهجية من حالات استرداد الموجودات وصيغة موسعة من أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وقد وصلت طلبات للمساعدة حتى الآن من ٢٧ دولة.
- ٥٣ - وقد أعدَّ المكتب دليل الجرائم المتعلقة بالشخصية ليكون مصدراً مرجعياً يستعان به في برامج المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات بغية زيادة المعارف المتخصصة بشأن المسائل القانونية والمؤسسية والتشغيلية ذات الصلة.

دال - التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب

- ٥٤ - ساعد المكتب، في إطار برنامجه الموضوعي المعني بمنع الإرهاب، الدول الأعضاء على التصديق على الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها إلى جانب تعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية الوطنية على تنفيذ الأحكام ذات الصلة في تلك الصكوك. وفي هذا السياق، عمل المكتب على التنسيق والتعاون مع الشركاء في فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، ولا سيما مع الأجهزة الفرعية ذات الصلة في مجلس الأمن.
- ٥٥ - ووفّر المكتب في عام ٢٠١١ مساعدات مباشرة لعدد ٣١ بلداً؛ وتعامل مع ٨٥ بلداً عن طريق إقامة ٢٢ حلقة عمل إقليمية أو دون إقليمية وجرى تدريب أكثر من ٦٠٠ موظف من موظفي العدالة الجنائية.
- ٥٦ - وقد حقّق المكتب تقدماً كبيراً في تنفيذ برامج إقليمية وقطرية متعمّقة لمكافحة الإرهاب، من بينها برامج بشأن أفغانستان وكولومبيا ومنطقة الساحل. وبدأت أيضاً أنشطة في إطار البرنامج الإقليمي المتكامل لشرق آسيا وجنوب شرقها.
- ٥٧ - ولتلبية طلبات الحصول على مساعدات مستدامة لبناء القدرات كيفية للاحتياجات، زاد المكتب من تركيز اهتمامه على المجالات المواضيعية المتخصصة مثل منع تمويل الإرهاب

ومكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي ودعم ضحايا الإرهاب ومنع استخدام الإنترنت للأغراض الإرهابية. وكان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في قطاع العدالة الجنائية أيضاً محوراً لعمل المكتب على مدار عام ٢٠١١ مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز العمل على إنشاء شبكات للتعاون القضائي من أجل الممارسين.

٥٨- وفي عام ٢٠١١، أصدر المكتب دليلاً تحت عنوان تدابير العدالة الجنائية الرامية إلى دعم ضحايا الأعمال الإرهابية لمعالجة الاحتياجات القانونية لضحايا الإرهاب أثناء إجراءات العدالة الجنائية؛ وأصدر نميطة إضافية تحت عنوان "التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب" من أجل منهجه للتدريب القانوني على مكافحة الإرهاب، وقد نشرها على الإنترنت في منصة تعلم مكافحة الإرهاب.

٥٩- ونظّم المكتب ندوة تشاركت في رعايتها حكومات تركيا وكولومبيا والنمسا وكان موضوعها "تقييم الوضع الحالي وتحديد المسار المقبل: تعزيز تدابير التصدي للإرهاب من خلال معالجة الروابط بينه وبين الأنشطة الإجرامية ذات الصلة"، ونوقشت خلالها الصلات الممكنة بين الأعمال الإرهابية والأشكال الأخرى للجرائم الخطيرة ووضعت توصيات في هذا الشأن. وأبرزت الندوة أهمية إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين (قرار الجمعية العامة ٥٩/٥٥، المرفق) وإجراءات مكافحة الإرهاب الموصى بها في خطط العمل لتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين (قرار الجمعية العامة ٦١/٥٦، المرفق، الفقرات ٢٢-٢٤)، التي كانت في طليعة أعمال برنامج المكتب الخاص بالمساعدة على مكافحة الإرهاب.

هاء- المسائل الجديدة والمستجدة

٦٠- بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة، واصل المكتب تنمية قدرة المجتمع الدولي على تقييم الأخطار النابعة من الجريمة المنظّمة عبر الوطنية. وقد أصبح تقييم الأخطار من أولويات فرقة عمل الأمم المتحدة الجديدة المعنية بمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، باعتبارهما خطرين على الأمن والاستقرار. وخلال عام ٢٠١١، عمل المكتب على إعداد سلسلة من تقييمات أخطار الجريمة المنظّمة عبر الوطنية الإقليمية، وهو يستعين في هذا الشأن بالخبرات الفنية الموجودة لدى المنظمات الأخرى. ومثال ذلك أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يساعد المكتب في إحدى المناطق المعنية على دراسة مسألة مستجدة، وهي تورط الجماعات الإجرامية المنظّمة في التعامل مع المخلفات الإلكترونية. وواصل المكتب العمل على معالجة مشكلة القرصنة، وهي خطر مستجد في مناطق مختلفة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك المكتب في إجراء تقييمات مشتركة مع هيئات عدة عن القرصنة في غرب أفريقيا. وفي إطار برنامجه لمكافحة القرصنة، استمر في تنفيذ أنشطة في سيشيل والصومال وكينيا وموريشيوس. وفي الصومال، استهل المكتب حملة للتوعية في بونتلان وأعاد تجهيز منشأة احتجاز رئيسية في صوماليلاند.

٦١- وواصل المكتب وفريق الخبراء المعني بالجريمة السيبرانية العمل على إعداد دراسة شاملة للجريمة السيبرانية. واستهل المكتب أيضا دراسة عن آثار تكنولوجيا المعلومات الجديدة على الاعتداء على الأطفال واستغلالهم وسبل حل هذه المشكلة. وتتابع العمل على وضع أداة وطنية للتقييم وإجراء استعراض للتشريعات الوطنية وتقييم للاحتياجات القطرية.

٦٢- وفيما يتعلق بالاتجار في الأدوية المغشوشة، بدأ المكتب في إعداد برنامج عمل لمساعدة الدول الأعضاء على التصدي لهذا الخطر، ويشمل البرنامج توفير المساعدة القانونية والطب شرعية والتدريب في مجال العدالة الجنائية.

٦٣- كما يولي المكتب اهتماماً خاصاً للحاجة المتنامية إلى زيادة التعاون الأفريقي على التصدي للأخطار الإجرامية عبر الوطنية والشبكات غير المشروعة، التي تؤثر على غرب أفريقيا بالأخص (تدفقات المخدرات بين أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا وأوروبا والتدفقات المالية غير المشروعة بين غرب أفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا)، وذلك بوسائل من بينها إنشاء شبكات للممارسين في مجالي إنفاذ القوانين والقضاء لتيسير تبادل المعلومات والاستخبارات والمساعدة القانونية.

خامساً- منع الجريمة والعدالة الجنائية

٦٤- واصل المكتب النهوض بأنشطة المساعدة التقنية بالاستناد إلى برنامجه المواضيعي بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وينفذ المكتب في الوقت الراهن ٤٩ مشروعاً في ٢٦ بلداً. وقد تحققت تطورات ملحوظة في مجالات إصلاح النظم العقابية وبدائل السجن في أمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا وآسيا؛ وقضاء الأحداث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وتيسير الوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية في أفريقيا؛ وإصلاح الشرطة في شرق أفريقيا؛ ومنع الجريمة والعنف في أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ ومنع العنف المنزلي والعنف ضد المرأة في أمريكا اللاتينية والجنوب الأفريقي وشرق آسيا.

٦٥- وعُقد اجتماع لفريق الخبراء المعني بخدمات الأمن الخاصة المدنية في فيينا من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ونظّم المكتب أيضا اجتماعاً لفريق الخبراء المعني بتعزيز سبل الوصول إلى المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٦٦- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشر المكتب سلسلة من الأدوات التقنية لمساعدة البلدان على وضع استراتيجيات لمنع الجريمة وعلى الاضطلاع بإصلاح العدالة الجنائية. ومن بين الأدوات الجديدة المعنية بالمساعدة القانونية دليل تحسين سبل الوصول إلى المساعدة القانونية في أفريقيا والوصول إلى المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية في أفريقيا: تقرير استقصائي ومنشور مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "المساعدة القانونية الرفيعة بالطفل في أفريقيا". وفيما يتعلق بإصلاح الشرطة، نشر المكتب دليل استهلاكي بشأن أنشطة الشرطة في الفضاء الحضري^(٤) ودليل مساءلة الشرطة والإشراف عليها والمحافظة على نزاهتها^(٥) وفيما يتعلق بالسجون، أعد المكتب دليلاً عن النقل الدولي للسجناء الأجانب. ونشر المكتب والفريق المشترك بين الوكالات المعني بقضاء الأحداث معايير تصميم وتقييم برامج إصلاح قضاء الأحداث وأنشأ بالتعاون مع اليونيسيف بوابة إلكترونية للمهنيين القضائيين الذين يتعاملون مع الأطفال من ضحايا الجريمة والشهود.

٦٧- ونشر المكتب أيضاً دليلاً بعنوان إصلاح العدالة الجنائية في الدول الخارجة من نزاعات: دليل للممارسين، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للسلام وعدة كيانات تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

سادساً- البحوث وتحليل الاتجاهات والدعم العلمي ودعم التحليل العلمي الجنائي

ألف- جمع البيانات والبحوث وتحليل الاتجاهات

٦٨- أظهر التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١١ أن تعاطي الهيروين والكوكايين ظل ثابتاً أو تراجع في المناطق الرئيسية للاستهلاك، ولكن عوضت عن هذا اتجاهات متصاعدة في مناطق أخرى مع ارتفاع في تعاطي العقاقير الاصطناعية وعقاقير الوصفات الطبية. ولوحظ في التقرير المذكور عدم تلبية الحاجة الهائلة إلى الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المتعاطين وتوفير الرعاية لهم ودعمهم، ولا سيما في البلدان النامية. ومن ناحية العرض، اقتصرت الزراعة غير المشروعة لحشيش الأفيون وشجيرات الكوكا على عدد قليل من البلدان، ولكن معدلات صنع الهيروين والكوكايين ظلت مرتفعة.

(٤) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عدة تقييم العدالة الجنائية، رقم ٥ (HS/1232/09E).

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.IV.5.

٦٩- وفي عام ٢٠١١، أجرى المكتب وشركاؤه الوطنيون دراسات استقصائية بشأن الأفيون في أفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار؛ ودراسات استقصائية بشأن الكوكا في إكوادور وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا؛ ودراسة استقصائية بشأن القنب في أفغانستان.

٧٠- وساعد المكتب البلدان بتوفير تدريب على تحسين سبل جمع البيانات المتعلقة بالمخدرات وتحليلها وإبلاغها، ولا سيما في جنوب شرق آسيا، وبالتشاور مع الخبراء، في الصين. ووسع نطاق برنامج الرصد العالمي للعقاقير الاصطناعية: التحليل والإبلاغ والاتجاهات (برنامج سمات) ليشمل القارة الأمريكية في إطار من الشراكة مع منظمة الدول الأمريكية. ويوفر تقرير الأمفيتامينات والإكستاسي: التقييم العالمي للمنشطات الأمفيتامينية لعام ٢٠١١ تحليلاً شاملاً للحالة مع التركيز على الأنماط والاتجاهات والتحديات دون الإقليمية، بما يشمل الظهور المتواصل للمؤثرات العقلية غير الخاضعة للمراقبة الدولية.

٧١- وفي إطار النهج البرنامجي الإقليمي، استهل المكتب عدة تقييمات إقليمية لأخطار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام ٢٠١١. وتفحص التقييمات طائفة من الأنشطة الجنائية عبر الوطنية، من بينها الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، والأشخاص والأسلحة والموارد الطبيعية والأحياء البرية والقرصنة. وقد نُشر تقرير الجريمة المنظمة وعدم الاستقرار في وسط أفريقيا: تقييم للأخطار في تشرين الأول/أكتوبر. ويبرز التقرير النحو الذي تساهم به الجريمة المنظمة عبر الوطنية في إدامة عدم الاستقرار. ومن المعتمز القيام في عام ٢٠١٢ بتقييمات أخرى بشأن شرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الوسطى والكاريبي وغرب أفريقيا وشرق أفريقيا.

٧٢- وفي عام ٢٠١١، نشر المكتب الدراسة العالمية لجرائم القتل التي قدّمت عرضاً عاماً لأنماط واتجاهات جرائم العنف، وأثبتت وجود ارتباط واضح بين الجريمة والتنمية. ونشر المكتب أيضاً تقريراً بحثياً ثانياً عن التجارة العالمية في المواد الأفيونية الأفغانية^(٦) يركّز على الاتجار بالسلائف.

٧٣- ووضع المكتب دراسة بعنوان تقدير التدفقات المالية غير المشروعة الناشئة عن الاتجار بالمخدرات والجرائم المنظمة عبر الوطنية الأخرى لاستكمال عمل سابق نُفذ لتقدير عائدات الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية المختلفة وسد بعض الفجوات المعرفية بشأن مدى تدفق تلك العائدات عبر النظام المالي الدولي.

(6) *The Global Afghan Opium Trade: A Threat Assessment, 2011*، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.XI.11.

٧٤- وأنشأ المكتب والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك مركزاً للتفوق معنياً بالمعلومات الإحصائية الحكومية وبضروب الإيذاء والسلامة العامة والعدالة. ووفّر المكتب أيضاً الدعم التقني للدول الأعضاء من أجل تطوير إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، بما يشمل توفير التدريب في هذا الشأن على الصعيد الإقليمي (في أمريكا الوسطى والكاريبي وغرب البلقان) والدعم لبلدان مختارة من أجل إجراء دراسات استقصائية بشأن الإيذاء والفساد (أفغانستان والعراق وغرب البلقان). ووضع المكتب واللجنة الاقتصادية لأوروبا إطاراً دولياً لتصنيف الجرائم للأغراض الإحصائية.

باء- الدعم العلمي ودعم التحليل العلمي الجنائي

٧٥- استمر برنامج المكتب المواضيعي بشأن الخدمات العلمية وخدمات التحليل العلمي الجنائي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في دعم عمل مختبرات فحص المخدرات عن طريق أنشطة التعاون التقني. وأجريت عمليات تعاونية دولية مع المختبرات في ٥٧ دولة من الدول الأعضاء. وعزز المكتب أنشطته في مجال البحوث والتحليلات المخبرية من أجل وضع منهجيات موحدة لدعم النتائج والبيانات المخبرية القائمة على الأدلة على الصعيد العالمي. ومن بين جوانب دعم أنشطة إنفاذ القوانين توفير أكثر من ٤٦٠ عُدّة لاختبار المخدرات والسلاّف وإعداد وتوزيع عُدّد لفحص مسارح الجريمة. وأسفرت الأعمال المعيارية للمكتب عن وضع مبادئ توجيهية جديدة للتحليلات العلمية الجنائية للمخدرات الميسرة للاعتداءات الجنسية وغيرها من الجرائم^(٧) إلى جانب إجراء تنقيح شامل للمبادئ التوجيهية العملية للتعامل المأمون مع المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات والتخلص المأمون من تلك المواد، وذلك استجابةً لتوصيات الاجتماع الثالث والثلاثين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في آسيا والمحيط الهادئ.

٧٦- وقد وضع المكتب أيضاً مبادئ توجيهية لفحص الوثائق الأمنية ونجح في زيادة برنامج تدريبي استفاد منه أكثر من ٥٠ مشاركاً من ثمانية بلدان من أمريكا الوسطى. وفي جنوب السودان،^(٨) استخدمت بنجاح عُدّد فحص مسارح الجريمة التي أعدها المكتب في إطار حزمة أدوات شاملة لفحص مسارح الجريمة. واضطلع بمبادرات لتنمية القدرات المؤسسية في مجال التحليل العلمي الجنائي في عدّة مناطق دون إقليمية، كان من بينها مناطق

(7) انظر E/CN.7/2012/13.

(8) قضت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٦٥ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١ بضم جنوب السودان إلى عضوية الأمم المتحدة.

في غرب أفريقيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية؛ وفي عدة بلدان كان من بينها أفغانستان وجمهورية تنزانيا المتحدة وقرغيزستان؛ وفي مناطق من بينها الأراضي الفلسطينية المحتلة. وواصل المكتب دعم التعاون الدولي^(٩) في مجال التحليل العلمي الجنائي من خلال التعاون الوثيق مع التحالف الاستراتيجي الدولي في مجال علم التحليل الجنائي وشبكاته الأعضاء في شرق آسيا والجنوب الأفريقي وأوروبا وأوقيانوسيا والقارة الأمريكية.

سابعاً - تعزيز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ألف - التخطيط الاستراتيجي

٧٧- وضعت الأمانة استراتيجية المكتب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ بالتشاور مع الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب ووضعته المالي. وأوصت لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتيهما المستأنفتين في عام ٢٠١١، المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد الاستراتيجية التي سوف تُنفَّذ من خلال إطار استراتيجي للفترتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥. وقد حقق المكتب تقدماً في متابعة التوصيات التي أشارت بها الهيئات الرقابية ذات الصلة من أجل تحسين الممارسات المتعلقة بكل من حوكمته وبرامجه ونظامه وإدارته. وقد دفعت فرق عمل مشتركة بين الشعب عجلة العمل على تنفيذ التوصيات التي أشارت بها وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها JIU/REP/2010/10 ويقود مكتب المدير التنفيذي الجهود الرامية إلى زيادة التنسيق بين الشعب وترشيد المكتب.

٧٨- وسعيًا إلى اتباع نهج برنامجي متكامل لتوفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء، أولى المكتب اهتماماً خاصاً لتبسيط أطر نتائج البرامج الإقليمية والقُطرية والمواضيعية، التي يدعم كل منها الآخر. وتماشياً مع دعوة الأمين العام إلى التركيز على الوقاية، عززت الجهود الرامية إلى الوقاية من تعاطي المخدرات وأدمج منع الجريمة في الجوانب ذات الصلة من برامج المكتب. وأُعطي أولوية إلى رصد البرامج وإعداد التقارير عنها، بما يشمل تقارير الأداء المنتظمة واستعراضات الأداء التي تقوم بها لجنة استعراض البرامج. وسوف تستفيد المراحل التالية في البرامج الإقليمية من عمليات تقييم أخطار الجريمة المنظّمة عبر الوطنية التي ستعد بالتشاور مع الدول الأعضاء خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

(٩) انظر E/CN.15/2012/14.

٧٩- وأصدر المدير التنفيذي أيضا مذكرة إرشادية داخلية عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها لتعزيزها لتعظيم الأثر الإيجابي لأنشطة المكتب على حقوق الإنسان ولتسليط الضوء على التحديات المتصلة بها والحلول الممكنة في هذا الشأن. وأنشئ فريق استشاري معني بحقوق الإنسان تابع للمكتب لتقديم المشورة إلى المدير التنفيذي حول تعميم حقوق الإنسان في الأعمال المعيارية والتشغيلية للمكتب.

٨٠- وتحققت تحسينات هامة في توطيد نظام الإدارة القائمة على النتائج، بما يشمل مفهوم الإدارة الطيبة، ولا سيما حلقات التصحيح الذاتي والتعلم الممتدة بين الخطط البرنامجية والاستعراضات الدورية.

باء- التقييم

٨١- التقييم مسؤولية مؤسسية وكذلك أداة للمساءلة والتعلم. وقد خضع للتقييم أكثر من ٧٠ مشروعاً بالتعاون مع وحدة التقييم المستقلة أو تحت إرشادها خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وأدارت الوحدة تقييمين متعمقين. وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، سوف تُجرى ثلاث عمليات تقييم متعمقة.

٨٢- وتتعاون وحدة التقييم المستقلة تعاوناً وثيقاً مع جميع أجزاء المكتب لضمان تقييم جميع مشاريعه وبرامجه ولا سيما البرامج القطرية والإقليمية. ويجري تنفيذ استراتيجية تركز على النتائج لإرساء ثقافة التقييم داخل المكتب. وسوف تُنشر تقارير التقييم في صفحة المكتب الشبكية الخاصة بالتقييم إلى جانب معايير التقييم وقواعده والأدوات المعيارية والمبادئ التوجيهية للتقييم والنماذج المستخدمة لإجرائه.

٨٣- وفي عام ٢٠١١، استحدثت وحدة التقييم المستقلة أداة تشاركية مؤتمنة للتقييم الذاتي كما أنها تعدّ في الوقت الراهن نظاماً مؤتمناً لتتبع توصيات التقييم وأداة تقييم لتتبع تقييم المشاريع. وقد نُفّحت جميع الأدوات المعيارية الخاصة بالتقييم، بما في ذلك دليل التقييم. وعُقد عدد كبير من الدورات التدريبية المتكاملة لتدريب الموظفين على التقييم في مقر المكتب وفي مكاتبه الميدانية، وسوف يتواصل العمل على بناء القدرات الخاصة بالتقييم في عام ٢٠١٢.

جيم- التمويل والشراكات

٨٤- يحتاج المكتب إلى موارد كافية وقابلة للتنبؤ ومستدامة من أجل النهوض بولايته بفعالية. غير أنه ما زال يعتمد إلى حد بعيد على التمويل من التبرعات المرصودة لأغراض معينة.

ويجري إعداد استراتيجية شاملة لجمع الأموال من أجل تحقيق التوازن بين التمويل الأساسي والبرنامجي، مع تلبية الاحتياجات اللازمة لكفاءة التكلفة وتوسيع البرامج والقدرة على الإنجاز.

٨٥- ويُخصَّص أقل من ١ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة للمكتب. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦٥، قدّم الأمين العام مقترحات في ميزانيته البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لضمان أن تتوفر للمكتب موارد كافية. ونتيجة لذلك، أقرّت الجمعية العامة زيادة بسيطة قدرها ١,٧ مليون دولار في إطار الباب ١٦ من الميزانية العادية، من ٣٩,٢ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٤٠,٩ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتشمل ميزانية المكتب الموحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ما مقداره ٥٦١,٥ مليون دولار، منها ١٥,٣ في المائة من أموال الميزانية العادية^(١٠) و ٤٧٥,٤ مليون دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية.

٨٦- وقد وصل حجم التبرعات المعلن عن تقديمها في عام ٢٠١١ إلى ٢٤٥ مليون دولار، بما يمثل زيادة طفيفة بالمقارنة بعام ٢٠١٠ (٢٤٢ مليون دولار). ومن المتوقع في ضوء الوضع المالي المتعسر لعام ٢٠١٢ أن يصل حجم التمويل من التبرعات إلى مستوى مماثل. وفي فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، شملت قائمة أكبر المتبرعين كل من الاتحاد الروسي وأستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا وكندا وكولومبيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه. وأتيحت أيضاً هبات من خلال الصندوق الاستثماري لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال ومؤسسة قطر.

٨٧- وقد تأتى التمويل العام الغرض في عام ٢٠١١ كله تقريباً من مجموعة صغيرة من المانحين الرئيسيين (أستراليا وألمانيا وبلجيكا وتركيا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا ولكسمبرغ والنرويج والنمسا والولايات المتحدة واليابان). وقدّم كل من الاتحاد الروسي والبرازيل وجمهورية كوريا والصين وليختنشتاين والهند تبرعات أيضاً. وساهمت البرازيل وكولومبيا والمكسيك مساهمة كبيرة في تقاسم التكاليف في ميزانية الدعم المحلي.

٨٨- وشهد المكتب تحولاً ملحوظاً في تركيبة تمويله على مدار السنوات القليلة الماضية. فمنذ عام ٢٠٠٢، انخفض نصيب المانحين الرئيسيين في إجمالي التمويل من ٨٥ في المائة إلى حوالي ٦٤ في المائة

(10) تشمل موارد الميزانية العادية المدرجة في الأبواب ١ و ١٦ و ٢٣ و ٢٩ و او من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وأصبح المانحون الناشئون والوطنيون الآن يساهمون بحوالي ٢٦ في المائة من تمويل المكتب. أما المانحون الآخرون غير التقليديين، والشركاء، ومن بينهم كيانات الأمم المتحدة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والمؤسسات الحكومية الدولية الأخرى والقطاع الخاص، فيزيدون تدريجياً، ولكن بمعدل مطرد، نصيبهم في التمويل العام للمكتب.

٨٩- والوضع الاقتصادي السائد يسوّغ مواصلة توخي الحذر وضبط النفس وسوف يواصل المكتب التزام الحرص في استخدام الموارد العامة الغرض وموارد تكاليف الدعم البرنامجي. وقد أقرّت وحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بالمخاطر الكبيرة لنموذج التمويل في المكتب في ضوء تزايد الطلب على خدماته العريضة المدى، وهي مسألة سوف تعالج في الاستراتيجية القادمة لجمع الأموال.^(١١)

دال- التعاون المشترك بين الوكالات

٩٠- يعطي المكتب أولوية لإقامة الشراكات وتشجيع التعاون في شتى أرجاء منظومة الأمم المتحدة. وقد نظّم برامج وأنشطة مشتركة مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بناءً على الولايات ذات الصلة. وانخرط في العمل مع مكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما من أجل تعبئة الموارد.

٩١- وفي عام ٢٠١١، دخل المكتب في شراكات تعاونية مع كيانات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، من بينها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ووضع خطط عمل مشتركة مع إدارة عمليات حفظ السلام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكّلة لمبادرات أخرى قيد التنفيذ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية.

٩٢- وفي إطار أوسع من أنشطة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، أصبح المكتب طرفاً في المبادرة المشتركة بين الوكالات المعنونة "أوقفوا الاعتصاب الآن: مناهضة الأمم المتحدة للعنف الجنسي في النزاعات"، وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الاتجار

(11) انظر تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2010/10) وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة ترتيبات الحوكمة وآليات التمويل في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (AE2010/360/01).

بالأشخاص، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن التابعة للأمم المتحدة، والفريق التنسيق والمرجعي المعني بسيادة القانون، وبرنامج منع العنف المسلح، وفرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب والفريق المشترك بين الوكالات المعني بقضاء الأحداث. ويتشارك المكتب مع إدارة الشؤون السياسية في رئاسة فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات باعتبارهما خطرين على الأمن والاستقرار.

٩٣- وتماشياً مع ولايته، يدير المكتب الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات المعني بضحايا الاتجار بالبشر، خاصة النساء والأطفال، الذي يهدف إلى توفير المساعدة الإنسانية والقانونية والمالية لضحايا الاتجار بالأشخاص.

ثامناً- التوصيات

٩٤- لعلّ لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تودان تقديم المزيد من الإرشادات، في سياق ولاية كل منهما، والنظر في أن تطلباً من الدول الأعضاء تنفيذ التوصيات التالية:

٩٥- لعلّ اللجنتين تودان النظر في أن تطلباً من الدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) دعم المكتب في تعزيز إحكام نهجه البرنامجي المتكامل لتوفير مساعدات فعّالة للدول الأعضاء في صوغ وتنفيذ سياسات وأنشطة للتصدّي للجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالمخدرات والإرهاب؛ ولتشجيع العمل على منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية؛ ولتوفير الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات وفيرس نقص المناعة البشرية/الأيدز في إطار ولايات المكتب؛

(ب) دعم المكتب في التنفيذ الفعّال لبرامجه الإقليمية والقُطرية وفي تعزيز روابطه الوظيفية مع أمانات اللجان الإقليمية لتحقيق الملكية الإقليمية والقُطرية الكاملة لبرامجه؛

(ج) دعم المكتب، في نطاق ولاياته، في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ نهج قائمة على الأدلة للوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وتوفير الرعاية للمصابين، وكذلك تنفيذ معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، بالتماشي مع التزاماتها المفروضة بمقتضى معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة.

مراقبة المخدرات

- ٩٦- لعلّ اللجنتين تودان النظر في أن تطلبا من الدول الأعضاء القيام بما يلي:
- (أ) دعم المكتب في جهوده الرامية إلى التصديّ لزراعة المحاصيل غير المشروعة من خلال وضع وتنفيذ برامج لمراقبة المخدرات ذات منحى إنمائي؛
- (ب) تكوين فرق عمل مشتركة بين عدّة وكالات للتصديّ للاتجار بالمخدرات في إطار استراتيجياتها الوطنية وبالتعاون مع المكتب؛
- (ج) دعم النهج المتمحور حول الصحة والقائم على الأدلة الذي استحدثه المكتب لعلاج الارتهان للمخدرات.

الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب

- ٩٧- لعلّ اللجنتين تودان النظر في أن تطلبا من الدول الأعضاء القيام بما يلي:
- (أ) وضع استراتيجيات متعددة الأطراف للتصديّ لأسواق محددة للجريمة المنظّمة عبر الوطنية على أساس عمليات تقييم للأخطار الدولية وخطط مشتركة للتصديّ، وذلك بالتعاون مع المكتب؛
- (ب) التصديّ لعمليات النقل عبر الحدود للأموال المكتسبة من الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظّمة بوسائل من بينها ضمان أن تكون هيئات الحدود التابعة لها على دراية بالجماعات الإجرامية المتورطة في ذلك ومدربة تدريباً حسناً على سبل التعرف على تلك الجماعات وانتقائها والتحقيق معها؛
- (ج) مراجعة ضوابط الحدود والإجراءات المعمول بها في مرافئ الدخول التجارية الرئيسية وتشجيع السلطات الوطنية المختصة على الاشتراك في برنامج مراقبة الحاويات التابع للمكتب؛
- (د) وضع وتنفيذ استراتيجيات توعية وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بالاستناد إلى حملة القلب الأزرق التي ينظّمها المكتب؛
- (هـ) دعم المكتب في تنفيذ الولايات التي أناطها به مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته الرابعة؛

(و) توفير المزيد من الإرشادات والدعم لكي يضع المكتب وينفذ برامج إقليمية وقطرية متعمّقة بشأن مكافحة الإرهاب تتفق مع ولايته إلى جانب وضع استراتيجيات إقليمية ودون إقليمية متكاملة لمكافحة الإرهاب وخطط العمل ذات الصلة.

إصلاح العدالة الجنائية

٩٨- لعلّ اللجنتين تودان النظر في أن تطلبا من الدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) إعطاء أولوية كبرى لاستخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية والتشجيع على وضع معايير وقواعد جديدة بشأن الممارسات المستجدة في مجال منع الجريمة أو العدالة الجنائية إلى جانب وضع مبادئ توجيهية عملية بشأن استخدام وتطبيق تلك المعايير والقواعد؛

(ب) اعتماد نهج شامل ومتكامل لمنع الجريمة والعدالة الجنائية قائم على تقييمات أساسية وجمع البيانات ويركّز على جميع قطاعات نظام العدالة؛ ووضع سياسات واستراتيجيات وبرامج لمنع الجريمة تستند إلى فهم الأسباب الجذرية للجريمة وتعالج شواغل المواطنين وتستفيد من القدرات والموارد المتاحة؛

(ج) الاستفادة من الأدوات التقنية التي استحدثها المكتب لمساعدة البلدان على وضع استراتيجيات لمنع الجريمة وتعزيز نظم العدالة الجنائية.

البحوث وتحليل الاتجاهات والدعم العلمي ودعم التحليل العلمي الجنائي

٩٩- لعلّ اللجنتين تودان النظر في أن تطلبا من الدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) بذل جهود على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل منع الزيادة في العقاقير الاصطناعية غير الخاضعة للضوابط التنظيمية من خلال تحسين فهم مشكلة العقاقير الاصطناعية، بالاستناد إلى فحص الأدلة العلمية وتبادل الخبرات وبيانات التحليل العلمي الجنائي، ومن أجل التعاون مع المكتب في ذلك الشأن؛

(ب) تزويد المكتب بانتظام ببيانات متصلة بالجريمة والمخدرات من خلال الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية والدراسات الاستقصائية لاتجاهات الجريمة، وتشجيع المكتب على تحليل المعلومات ونشر بيانات دقيقة وموثوقة وقابلة للمقارنة بشأن أسواق المخدرات غير المشروعة وبشأن أنماط واتجاهات الجريمة في العالم؛

(ج) تشجيع جهود المكتب الرامية إلى ضمان توافر العينات المرجعية وعينات الاختبار من المواد الخاضعة للمراقبة وضمان جودة أداء مختبرات فحص المخدرات بغية الحصول على بيانات مختبرية ملائمة تدعم نظم مراقبة المخدرات.

التقييم

١٠٠- لعلّ اللجنتين تودان النظر في أن تطلبا من الدول الأعضاء مواصلة دعم المكتب في تعزيز وتوسيع نطاق إنجازاته في مجال التقييم وفي إرساء ثقافة التقييم في مقره وعلى الصعيد الميداني.

التمويل والشراكات والتعاون بين الوكالات

١٠١- لعلّ اللجنتين تودان النظر في أن تطلبا من الدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) توفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها ومستدامة لتمكين المكتب من تنفيذ ولايته بفعالية، وذلك بسبل من بينها توفير موارد كافية في الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛

(ب) تشجيع البلدان المانحة على أن تخصص جزءاً من مساهماتها المقدمة إلى المكتب للتمويل العام الغرض بغية المحافظة على توازن مستدام بين الأموال العامة الغرض والأموال الخاصة الغرض؛

(ج) دعوة المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية إلى تعزيز تعاونها مع المكتب من أجل توطيد جوانب التضافر وتجنّب الازدواجية، ودعوة المكتب إلى تعزيز تعاونه مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، من أجل مواصلة تعزيز قدرته على أن يلبي بالصورة المناسبة احتياجات الدول الأعضاء في مجالات العمل المكلف بها.